

وهو

بين الجد والاختوة وعن ابن مسعود رضي الله عنه سلونا عن عظيم
 وأركان من الجد لأخته ولا يشاء وورد عن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه أنه لما طعنه أبا تولى ووضعه له الوفاء قال
 أحفظوا عني ثلاثاً لا أقول في الجد شيئاً ولا أقول في
 الكلاله شيئاً ولا أقول في عليكم أحداً إذا تقرر ذلك فلتخرج
 إلى كلام المؤلف رحمه الله بقوله **واعلم بان الجد** أي مع الاختوة
ذو أي صاحب **أحوال** باعتبارات فباعتبار أهل الزوج
 معهم وجوداً وعدم أحالان وباعتبار مالهم من المقاسمة
 والثالث وغيرهما خمسة أحوال وباعتبار ما ينشور في تلك
 الأحوال الخمسة عشرة أحوال وباعتبار أفراد الصنفين
 معهم واجتماعها مع أربعة أحوال **أنشك** أي اضرك
عنهم أي عن تلك الأحوال أما تصرحاً وأما ضمنياً من تغليب
 الكلام على التناول أي ولا يحسب الحاجة **يقاسم الاختوة بينهم**
 أي في تلك الأحوال والمراد أن المقاسمة في تقدير تلك الأحوال
 ومن جملتها المقاسمة المذكورة **أذا لم يعد القسم عليه**
بالأذى أي بالضرر الخاص بالنقص عما سبذ كره سوا كان
 معهم صاحب فرض أم لا وبيان ذلك كما أن لا يكون مع الجد
 والاختوة صاحب فرض وأما أن تكون فإن لم يكن معهم صاحب
 فرض فله خبر الأمرين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال **فتارة**
ياخذ ثلثاً كاملاً أن كان بالقسمة عنه أي عن الثالث
فإن لا وذلك في صور غير مضمرة منها جد وأخوان وأخت
 فإن لم يكن نازلاً عنه بان كانت المقاسمة أحظ وذلك في خمس
 صور ضابطها أن تكون الاختوة أقر من مثله وهي جد وأخ
 جد وأخت جد وأختان جد وثلاث أخوات جد وأخ وأخت
 أو كانت المقاسمة والثالث سبباً وذلك في ثلاث صور وهي جد

ان

جامعة الزيتونة
 المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

واخوان

واخوان جد وأخ وأختان جد وأربع أخوات فإنه يقام الاختوة إذا
 كمل من كلامه السابق فظاهر كلامه اختيار التعبير بالمقاسمة حيث
 استوى الأمران وهو جد أو ثلثه ذكره في شرح الترتيب
 وهذا كله **أن لم يكن ثم** أي هنا ك مع الجد والاختوة **ذو سهم**
 أي أصحاب فرض من الزوجين والام والمحدثين والبنت وبنت الابن
فأنتع أي اضحى لك الأحكام **عن استنفها** أي استنفها طلب
 الفهم من يطلب زيادة الأيضاح فإني قد أوضحت الأيضاح
 المحتاج إليه وسأني معنى القناعة وشي ما ورد فيها **تنبيه**
 ما ذكره من المقاسمة والثالث حالان من الأحوال الخمسة
 التي أشرت إليها أول الباب يبقى ثلاثة أحوال ستة ذكر
 فيما إذا كان معهم صاحب فرض ويرجع الحالان كما تقدم
 أي ثلاثة أحوال من عشره وهي تعين المقاسمة وتعين الثالث
 واستواء الأمرين يعني سبعة سياتي إن شاء الله تعالى فيما إذا
 كان معهم صاحب فرض والله أعلم إذا تقرر ذلك فقد ذكر
 حكم ما إذا كان معهم صاحب فرض في ثلاثة أحوال وهي المقاسمة
 وثلث الباقي وسدس جميع المال وهي تكملة الأحوال الخمسة
 بقوله **وتارة ياخذ ثلث الباقي بعد ذي** أي أصحاب
الفروض جمع فرض وتقدم تعريفه في باب الفروض أنفاً
والأرزاق جمع رزق وهو ما ينفع ولو لم يعدها عند أهل السنة
 والمراد رزق مخصوص وهو الأرزاق بالقرض أيضاً وهذا هو
 الحال الأول والثاني هو المقاسمة وهو معلوم مما ذكره بقوله
هذا إذا ما كانت المقاسمة تنقصه عن ذاك أي عن
 ثلث الباقي **بالمزاجه** في القسمة لكثرة الاختوة فإن لم
 تنقصه المقاسمة لكونها أحظ من ثلث الباقي ومن سدس
 الجميع فهي له أو مساوية لهما أو لأحدهما فهي له أيضاً على ما

وتقدم من حيث
 المقاسمة